

1- الاستقرار السياسي والحكومي عامل إيجابي لنجاعة الأداء وتطوير السياسات العمومية

أيها السيدات والسادة

نناقش مشروع قانون المالية لسنة 2015 في ظروف سياسية ووضع حكومي أفضل من السنوات السابقة، فنحن نعيش اليوم تثبيتا للاستقرار السياسي بعد مخاض، عسير أحيانا، وبعد أزمات، ومد وجزر في العملية السياسية، وتوترات أثرت على الأداء الحكومي وضيقت الكثير من الطاقات الموجهة لانشغالات ظرفية و إهدار زمن سياسي ثمين و آخر، نسبيا، بعض الأواش الإصلاحية وتنزيل مقتضيات الدستور الجديد.

إننا نؤكد على أهمية الاستقرار السياسي، فلا تنمية حقيقية و لا استثمارات منتجة و لا سياسات عمومية ناجعة، و لا إصلاحات حقيقية بدون استقرار سياسي، وبدون حياة سياسة سليمة، بدون تفاعل إيجابي بين الفرقاء السياسيين، وبدون احترام متبادل بين المؤسسات الدستورية وبشكل خاص بين الحكومة والبرلمان..

اليوم نعيش هذا الاستقرار السياسي، الثمين إذا ما استحضرننا وضعية محيطنا الإقليمي المتسم بالاضطراب و عدم الاستقرار. نعيش تجربة سياسية متفردة ومسارا خاصا يحق لنا جميعا، كمغاربة، الاعتراز بنموذجنا المغربي المتفرد و شعاره المركزي "الإصلاح في ظل الاستقرار"، نموذج معبر عن العبقرية المغربية وحكمة قائد البلاد جلالة الملك محمد السادس الذي يقود التجربة في شموليتها، و تبصر قوى الإصلاح و التغيير و التقدم، و التفاعل الإيجابي و المثمر بين كل إرادات الإصلاح في كل مواقع الفعل.... كل ذلك أدى إلى ضعف القوى المعادية للإصلاح وقوى الفساد أمام قوة المشروع الإصلاحى المدعوم بإرادة ملكية سامية و بإرادة الشعب المغربي، دون أن يعني ذلك التراجع النهائي لقوى الفساد و الرعب و مناهضة الإصلاح التي مازالت تقاوم، بأشكال مختلفة، مما يفرض الحذر و مواصلة العمل بجانب الشعب و بإشراكه في كل المشاريع الإصلاحية، سواء عبر التشاور مع قواه المعبرة عن طموحاته الفعلية أو عبر إخباره بكل شفافية وضوح وصراحة حول المنجزات والعوائق والأفاق...

في هذا الجو من الاستقرار السياسي العام يندرج الاستقرار الحكومي، وهو عنصر جد إيجابي ومساعد على نجاعة العمل الحكومي، ويوفر أجواء المضي قدما في تنزيل البرنامج الحكومي وتنفيذ الإصلاحات الكبرى التي يتضمنها.

يأتي قانون مشروع قانون المالية لسنة 2015 إذن في جو الاستقرار السياسي والانسجام الحكومي كسياق إيجابي لا بد من تسجيله والتأكيد عليه.